حرية التصرف وضمانات الاستمرار وبصلاحيات مطلقة . وبرغم الزخم الشعبي الذي رافق تأليف الحكومة الكرامية فقد واصلت القوى الانعزالية خطتها في محاولة تفريغها من الفعالية السياسية والاجرائية التي اعطيت لها من جراء الموجة الشعبية التي اسقطت الحكومة العسكرية . وقد ظلت القوى الانعزالية تناور قتاليا وسياسيا من اجل اغراق هذه الحكومة ببحور من الدم للتدليل على العجز والجمود وجفاف سلطتها الحقيقية . ولعل التصادمات الدموية التي حصلت في الشمال ، خاصة بعد مجزرة داريا ، كانت من ابرز التعابير عن التصميم من اجل عودة الاحجام الى اوضاعها السابقة بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة . لكن الحكومة وان لم يكن بمقدورها أن تؤمن من خلال قوتها الذاتية المطاليب الامنية تمكنت ، على الاقل ، من وضع حد ما للتمادي الذي كان يميز الاوضاع السائدة منذ نيسان ١٩٧٣ وحتى قبل ذلك التاريخ ، مما أدى الى التعديلات المتقدمة التي حصلت في قيادة المؤسسة العسكرية ومن توزع جزئي لمراكز القوى وما استتبع ذلك من حد للاستئثار وعودة التعددية الى النظام القائم .

× × ×

لقد حاولنا بشكل مقتضب ان نرجع الازمة اللبنانية الراهنة الى بعض مسبباتها الذاتية ، وان نؤكد انه مهما عدنا الى سبب مباشر ، فانه باستطاعتنا العودة الى اسباب مباشرة اخرى كامنة في معظمها في الالتباسات المقصودة التي تميز النظام اللبناني القائم . وقبل الخوض في جوهر الاسباب الرئيسية التي كما اشرنا في بداية التحليل تكمن في أوضاع المنطقة ككل ، والتي اتاحت للقوى الانعزالية والانقسامية فرصا مستجدة للتحرك والفعل ، لا بد من القاء نظرة سريعة على بعد ذاتي في الواقع اللبناني وهو البعد الاجتماعي الحاد الناشىء عن عدد من العوامل والمتغيرات التي طرأت على المجتمع اللبناني ككل . فان كل محاولة لفهم واستيعاب ابعاد الازمة اللبنانية لا تؤدي الى نتائج موضوعية او علمية دقيقة وسليمة ما لم يضاف على سجل تاريخ الوقائع السياسية احاطة بالتحولات الجذرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية ، والتي بدا النظام اللبناني القائم وكأنه لا مبال بها أو عاجز عن استيعاب المعاني الحقيقية التي تنطوي عليها هذه المتغيرات .

وبرغم اننا لسنا هنا بصدد تحليل هذه العوامل المستجدة والتي كانت دائما موجودة دون أن تطفو على سطح الجسم السياسي اللبناني بالشكل الحاد الذي شاهدناه وعشناه طيلة العامين الماضيين ، الا أن ما يلفت النظر هو ان المخاض الشعبي الجماهيري كان يعبر عن نفسه وكأنه النظام في عالمين مختلفين ومتناقضين . ان فجوة التصديق التي نشأت من جراء انقطاع النظام فكريا وسياسيا وسلوكيا عن حقائق المعاناة المأسوية التي عاشتها وتعيشها الجماهير المسحوقة والمحرومة ، قد أدى الى انفضاح ترهل النظام وكونه اصبح مرشحا بشكل جدي للتعديل الجذري او للتغيير .

في هذا المضمار سعت القوى المستأثرة بالسلطة بتواطىء مع القوى الانعزالية الى دمج الحفظ على السيادة بمفهوم الحفاظ على النظام القائم . وكان الهدف من هذا الدمج المقصود والمفتعل تضييق مفهوم السيادة وتخويف قوى معتدلة ليبرالية داخل النظام اريد تحييدها بحجة حصر اهدافها « باصلاح » النظام لا بتغييره جذريا او بشكل شامل . ان الخطة التي كانت تسعى لدمج مفهومي السيادة والنظام في اطار واحد أربكت الى حد ما العناصر الوسطية الوطنية التي ترفض المدلول الاضيق للسيادة من حيث ان تأكيد السيادة هو ازاء العرب وليس ازاء العدو الصهيوني . ولكن هذه القوى الوسطية بدورها تخاف من التغيير ومدى جذريته مما يجعلها حريصة على النظام القائم